# تباين توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي لسكان محافظة ميسان

**د. صلاح محسن جاسم عبير فالح ذياب**
جامعة بغداد – كلية التربية للبنات – قسم الجغرافية

**الخلاصة**

1- أظهرت الدراسة الارتفاع الكبير في نسبة القوى العاملة في نشاط الزراعة من بين الانشطة الاقتصادية التفصيلية عام 1997 بنسبة (28.9%) ثم أنخفضت الى (18.8%) عام 2011 ويعود ذلك الى تدهور الزراعة والتحول الى الانشطة الاقتصادية الاخرى .

2- أن أعلى نسبة لمشاركة الذكور في عام 1997 حصل عليها النشاط (أ) المتمثل بالزراعة حيث بلغت (30.0%) أما أعلى نسبة لمشاركة الاناث فقد جاء بها النشاط (م) المتمثل بالتعليم بنسبة (47.9%)، أما في عام 2011 فأن أعلى نسبة تركز للذكور حصل عليها النشاط(ل)بنسبة (23.1%) ، أما أعلى نسبة تركز للإناث فقد حصل عليها النشاط(م ) بنسبة(37.2%) .

3- جاءت الفعالية الثالثة (الخدمات) بالمرتبة الاولى لعامي 1997 و2011 بنسبة (58.9%، 74.8%) على التوالي ويعود سبب أرتفاعها الى تحول العاملين من قطاع الزراعة والصناعة الى الخدمات بعد تدهور الزراعة وتوقف أغلب المصانع الحكومية عن العمل بعد عام 2003.

4- أن غالبية العاملين في أقضية المحافظة في المناطق الحضرية يعملون ضمن نشاطات الفعالية الثالثة المتمثلة بالخدمات وما يرتبط بها حيث أحتلت المرتبة الاولى بنسبة العاملين فيها عام 1997 بنسبة (78.3%) ثم أرتفعت الى (89.8%) عام 2011،أما العاملين في الريف فأن فعالية الزراعة أحتلت المرتبة الاولى للعامي 1997 و 2001 حيث بلغت نسبتها (72.9%) عام 1997 ثم أنخفضت الى (58.8%) عام 2011، وسبب هذا الانخفاض يعود الى توجة العاملين في الريف للعمل في نشاط الخدمات.

# The difference of distribution of labor force according to the economic activity of the population of Missan province

**Dr. Salah Muhsin Jassim Abeer Falih Dheyab**
University of Baghdad – College of Education for Women – Geography Dept.

**Abstract**

1- The study showed a significant rise in the proportion of the labor force in agriculture activity among the detailed economic activities in 1997 with a rate (%28.9), and then decreased to (%18.8) in 2011, and this belong to the deterioration of agriculture and the transition to the other economic activities.

2- The highest percentage of male's participation in year 1997 obtained by the activity (A), which is represented by agriculture , where was (%30.0) while the highest percentage of female's participation has been brought by the activity (M) which is represented education with a rate (% 47.9). while in 2011 that the highest proportion of males' concentration obtained by the activity (L) with a rate (%23.1) while the highest proportion females' concentration obtained by the activity (M) with a rate (%37.2).

3- The third field (services) came, in the first rank for years 1997 and 2011 with a rate (%58.9), (%74.8) successively, and the reason of this rise belong to transition the workers from agriculture and industry to services after the deterioration of agriculture and stopping most of state's factories on working after year 2003

4- The majority of workers in the districts of the province urban areas are working within the activities of the third field, which are represented by services and the associated terms, and had the first rank with the proportion of workers in year 1977 with a rate (%78.3) and then increased to (%89.8) in year 2011, while the workers in the rural areas that the field of agriculture had the first rank for the years 1997 and 2001 with a rate (%72.9) in year 1997

and then decreased to (%58.8) in year 2011, and the reason for this decline belong to the orientation of workers in the countryside to work in the services' activity.

**المقدمة**

تعد دراسة الانشطة الاقتصادية للقوى العاملة من أهم أنماط التركيب الاقتصادي للسكان وأن توزيع السكان حسب نشاطهم الاقتصادي يبين عدد الافراد العاملين في مختلف القطاعات الانتاجية، وبالتالي معرفة درجة أستيعاب كل قطاع للقوى العاملة وأمكانية الاستفادة من الموارد البشرية الفائضة في قطاع معين وأعادة توزيعها على القطاعات التي تشكو من ندرة في العمالة .

تهدف الدراسة الى الكشف عن التغيرات التي طرأت على القوى العاملة وتوزيعهم حسب الانشطة الاقتصادية خلال سنوات الدراسة وتوزيعم المكاني على مستوى الاقضية لمحافظة ميسان.

موقع منطقة الدراسة: محافظة ميسان إحدى محافظات العراق الثماني عشر،وتشغل القسم الجنوبي الشرقي منة ،تقع بين دائرتي عرض(َ07 .ْ31)و(َ32ْ55)شمالا وبين قوسي طول(َ16 .ْ46) و(َ58 .ْ47)، تحدها من الشمال الغربي والغرب محافظة واسط، ومن الغرب والجنوب الغربي محافظة ذي قار، ومن الجنوب محافظة البصرة، ومن الشرق أيران، وتتكون محافظة ميسان من ستة أقضية وتضم ستة نواحي فضلاً عن مراكز الاقضية إذ يصبح عدد الوحدات الادارية التي تتكون منها المحافظة على مستوى ناحية (مركز قضاء وناحية) أثني عشر وحدة أدارية (خارطة (1)).

حددت مشكلة البحث بالاتي : هل هنالك تباين مكاني في توزيع العاملين حسب الانشطة الاقتصادية بين أقضية المحافظة وما هي التغيرات التي طرأت على هذا التوزيع خلال عامي 1997 و 2011.

طبقا لما سبق تم وضع فرضية البحث الت تمثلت في أن هناك تباين واضح في توزيع القوى العاملة على الانشطة الاقتصادية في أقضية المحافظة خلال عامي 1997 و2011.

ويعرف النشاط الاقتصادي بأنة الجهد او العمل الذي يبذلة الانسان لأنتاج السلع والخدمات، وقد يكون هذا العمل عضلياً او فكرياً أو كلاهما معاً[1]، وقد عرف المؤتمر الدولي الثالث عشر لأحصائي العمل (1982) النشاط الاقتصادي على النحو المبين في نظام الحسابات القومية والتابع للأمم المتحدة بأنة (كل أنتاج السوق وبعض انواع الانتاج غير السوقي*)،ولا يشمل أي نشاط غير مدفوع الأجر مثل الخدمات المنزلية بلا اجر والخدمات المجتمعية التطوعية[2].

لقد تنوعت الحرف وتعددت النشاطات الاقتصادية حتى أصبح التفريق فيما بينها أمر يكاد يكون صعباً والى حد الان لا يوجد تصنيفاً عالمياً متبعاً من قبل جميع الدول الا أنة يوجد تصنيف حالي متبع من قبل مجموعة من دول العالم، وهذا التصنيف يعتمد أساساً على الخصائص الفنية والاجتماعية لانواع الحرف والنشاطات الاقتصادية وهو معمول بة في المدونات الاحصائية لمنظمة العمل الدولية[3].

قد حددت الامم المتحدة مكتب العمل الدولي (ILO) (*International Labour Office*) أنوع هذا النشاط في تصنيف خاص يسمى التصنيف الدولي الموحد للنشاط الاقتصادي ( *International Standard Industerial Classification*) والذي يكتب بأختصار (I.S.I.C.) ويتضمن هذاالتصنيف عشرة مجموعات كبرى للنشاط[*] بما فيها مجموعة ليس لهم نشاط أما المجموعات المهنية الرئيسية فهي[4]:

1- المجموعة صفر: وتمثل الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك
2- المجموعة (1) : وتمثل أعمال المناجم والمحاجر(الصناعات الاستخراجية)
3- المجموعة (2): وتمثل الصناعات التحويلية
4- المجموعة (3): وتمثل البناء والتشييد
5- المجموعة (4) : وتمثل الكهرباء والغاز والماء والخدمات الصحية
6- المجموعة (5) : وتمثل التجارة وأعمال المصارف والتأمين والاملاك
7- المجموعة (6) : وتشمل النقل والتخزين والمواصلات
8- المجموعة (7) : وتمثل الخدمات
9- أنشطة غير مصنفة

خارطة (أ)

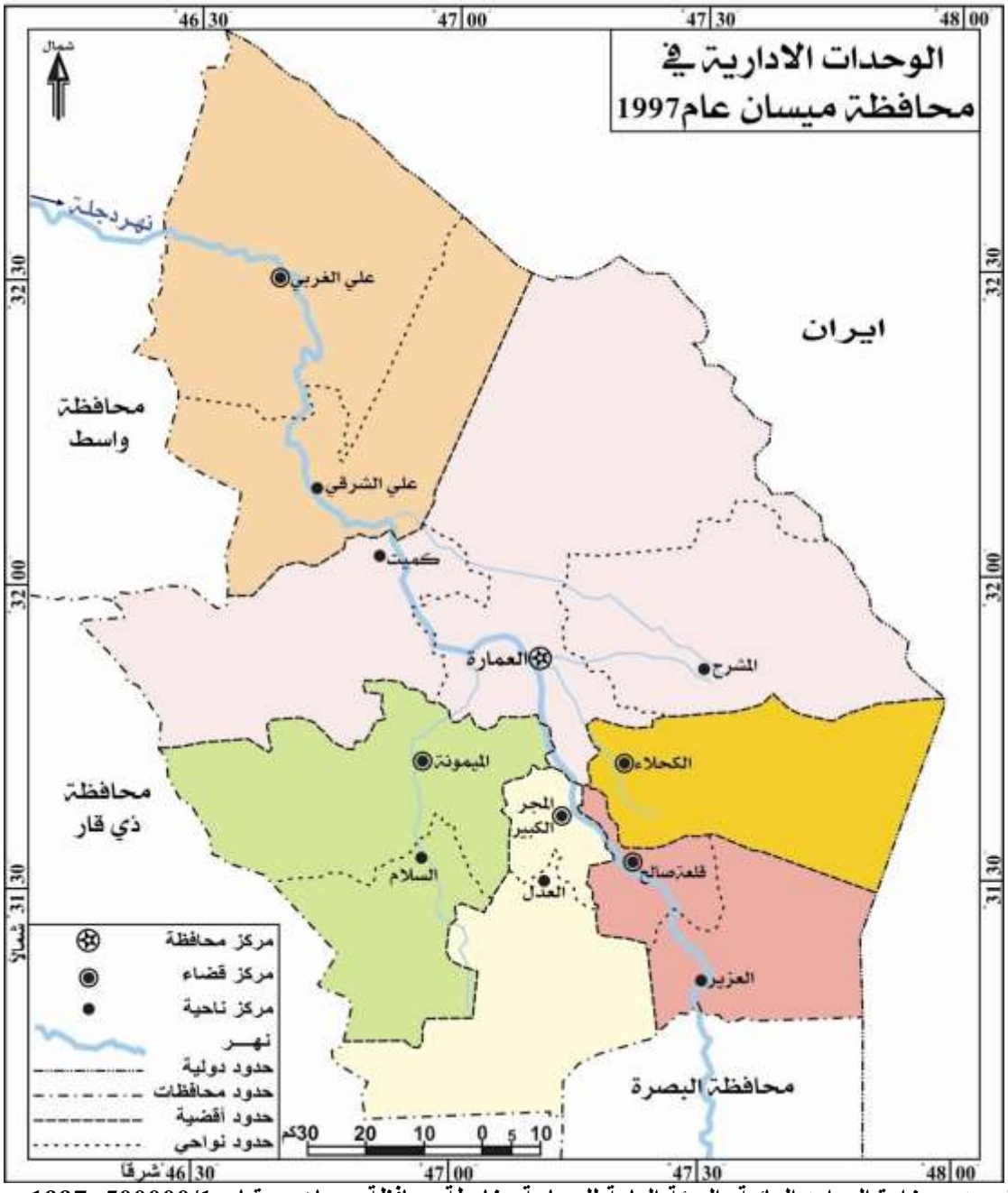


**المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خارطة محافظة ميسان- بمقياس1/500000، 1997.**

وتعتمد أغلب دول العالم وتتفق على تصنيف واحد لسهولة عمل المقارنات للنشاطات الاقتصادية وأشكالها المختلفة، وفي العراق تم الأعتماد في تعداد عام 1997 والمسح الذي أجري في عام 2011 على التصنيف الصناعي الدولي الموحد (I.S.I.C3)

**أولاً: توزيع العاملين حسب الانشطة الاقتصادية التفصيلية**

يبين الجدول (1) نسبة مشاركة القوى العاملة من الذكور والاناث في المحافظة في كل قسم من الانشطة الاقتصادية التفصيلية للعامين 1997 و 2011، ففي عام 1997 نلاحظ أنة تتركز أعلى النسب للقوى العاملة في نشاط (أ) ونشاط (ز) ونشاط (ل) بنسب (28.9%، 18.8%، 18.0%) على التوالي، وأدنى نسبة للقوى العاملة فقد حصلت عليها الانشطة (ف، ع، ك،ح، ي، د، ج، ) بنسب ( صفر، 0.1%، 0.1%، 0.2%،0.8%، 1.0%، 1.0%) على التوالي، ويعود سبب أحتلال النشاط (ا) المتمثلة بالنشاط الزراعي المرتبة الاولى بسبب طبيعة المحافظة التي تعد منطقة زراعية بالدرجة الاولى فضلاً عن الظروف التي كانت يمر بها القطر عموماً والمحافظة على وجة الخصوص، حيث كان يعاني القطر تلك الفترة من ظروف الحصار الاقتصادي والحرب حيث أهتمت الدولة بدعم الفلاحين من أجل توفير الغذاء للسكان.

ويتضح من الجدول ذاتة أن أعلى نسبة لمشاركة الذكور في عام 1997 حصل عليها النشاط (أ) المتمثل بالزراعة حيث بلغت (30.0%) أما أعلى نسبة لمشاركة الاناث فقد جاء بها النشاط (م) المتمثل بالتعليم بنسبة (47.9%) وسبب أحتلال النشاط الزراعي أعلى مشاركة من قبل القوى العاملة الذكرية يعود الى أن هذة المهنة تعد المهنة الرئيسية في المحافظة حيث يشتغل بها أغلب الذكور، أما سبب أحتلال نشاط التعليم (م) أعلى نسبة مشاركة للأناث هو أن العرف العشائري والعادات والتقاليد كانت لاتسمح بعمل المرأة في ميادين الانشطة الاخرى حيث أن أغلب الاناث كانت تعمل كمعلمات أو كاتبات في المدارس أو في ميدان الزراعة مع أسرهن حيث بلغت نسبة مشاركة الاناث في نشاط الزراعة (أ) (18.6%) محتلة المرتبة الثانية بعد نشاط التعليم، وجاء بالمرتبة الثانية بالنسبة لمشاركة الذكور النشاط (ز، ل) بنسبة (19.7%)، وقد جاءت الانشطة (ط، د، م، ب، س، و، ن، ج، هـ، ح، ي، ك، ع، ف) بنسب (7.0%، 5.3%، 4.0%، 3.4%، 3.2%، 2.8%، 1.6%، 1.0%، 1.0%، 0.1%، 0.1%، صفر) على التوالي بالنسبة للذكور، وقد جاءت الانشطة (ز، د، ن، ل، س، ي، ط، ه، ج، ب، و، ك، ح، ع، ف) بنسب (10.0%، 5.5%، 6.0%، 3.6%، 3.0%، 1.7%، 1.3%، 0.9%،0.6%، 0.4%، 0.3%، 0.2%، صفر، صفر، صفر) على التوالي بالنسة للأناث، نلاحظ من خلال هذة النسب أرتفاع مساهمة الذكور في جميع الانشطة بالمقارنة مع مساهمة الاناث ماعدا الانشطة (د، ي، ك، ن) حيث تزداد مساهمة الاناث على الذكور وهذا لايعني زيادة أعداد الاناث على الذكور في تلك الانشطة بل أن أعداد الاناث المساهمة في كل نشاط من تلك الانشطة عند تقسيمها على العدد الكلي للقوى العاملة الانثوية( المنخفظة مقارنة مع عدد القوى العاملة الذكرية) تزداد نسبة مساهمتها، لاحظ ملحق (9) ، بأستثناء النشاط (ي) المتمثل بالوساطة المالية حيث تزداد أعداد الاناث العاملات على أعداد الذكور أذ بلغ عددهن (182) عاملة مقابل (123) عامل من الذكور والسبب يعود الى أن نشاط المصارف والبنوك يستقطب الاناث أكثر من الذكور حيث يعملن كمحاسبات أو موظفات في الايداع، أما نشاط التعليم فيعود سبب أنخفاض نسبة مساهمة الذكور في ذلك النشاط مقارنة مع الاناث الى أنخفاض مستوى الاجور وتوجههم للعمل في أنشطة أخرى .

أما في عام 2011 فيبين الجدول (1) أن أعلى نسبة للقوى العاملة تتركز في النشاط(ل) الذي يمثل الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي والالزامي محتلاً المرتبة الاولى بنسبة (20.6%) بعد أن كان يحتل المرتبة الثالثة عام 1997 أما نشاط(أ )المتمثل بالزراعة فقد أحتل المرتبة الثانية بنسبة (18.8%) بعد أن كان يحتل المرتبة الاولى عام1997 ، ويعود سبب هذا التراجع في نشاط الزراعة الى تدهور الزراعة في المحافظة ودخول المحاصيل الزراعية المستوردة الى القطر والتي تمتاز بأنخفاض أسعارها مقارنة مع أسعار المحاصيل الزراعية العراقية مما دفع أغلب العاملين في الزراعة الى التحول للعمل في أنشطة أخرى وخصوصاً في سلك الجيش والشرطة بسبب أرتفاع مستوى أجورها كما أنها لاتحتاج الى مستوى تعليمي متقدم، كما أحتل النشاط) و (الذي يمثل الانشاءات المرتبة الثالثة بنسبة (11.8%) بعد أن كانت نسبة عام (2.6%) 1997وسبب أرتفاع نسبة هذا النشاط يعود الى تحسن الاوضاع الاقتصادية بعد عام 2003 فضلاً عن زيادة حركة الاعمار والبناء في المحافظة، أما النشاط(ز )الذي يمثل تجارة الجملة والمفرد فقد تراجعت الى المرتبة الرابعة بنسبة (11.1%)بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة عام 1997 وسبب تراجع ذلك النشاط يعود الى أنفتاح السوق في العراق على الاسواق العالمية ودخول البضائع المستوردة فأدى ذلك الى قلة العاملين في تصليح الاجهزة الكهربائية والمنزلية،أما أدنى نسبة حصلت عليها القوى العاملة فتمثلت في الانشطة( ف، ي، س، هـ، ج )بنسبة( صفر،0.1% ، 0.2%، 0.6%، 0.8%)على التوالي.

أما بالنسبة الى توزيع القوى العاملة من الذكور والاناث على الانشطة الاقتصادية فمن خلال الجدول ذاته يتضح أن أعلى نسبة تركز للذكور حصل عليها النشاط ( ل)بنسبة (23.1%) ، أما أعلى نسبة تركز للإناث فقد حصل عليها النشاط( م )بنسبة(37.2%) ، وجاء بالمرتبة الثانية النشاط(أ )بالنسبة للذكور بنسبة (17.4%) بعد أن كانت تحتل المرتبة الاولى عام 1997 ويعود ذلك الى الاسباب التي سبق ذكرها ، أما الاناث فقد أحتل النشاط(أ )المرتبة الثانية بنسبة(17.4%) وجاءت الانشطة (و، ز، ط، م، د، أنشطة خدمية أخرى، ع، ن، ب، ج، ح، ك، هـ، س، ي، ف) بنسبة (13.4%، 11.5%، 10.5%، 5.0%، 4.0%، 3.7%، 3.2%، 2.6%، 1.8%، 1.0%، 1.0%، 0.6%، 0.2%، صفر، صفر) على التوالي بالنسبة للذكور ، أما الاناث فقد جاءت الانشطة (ز، أنشطة خدمية أخرى، د، ل، ن، و، ك، ع، ي، س، ب، ج، هـ، ح، ط، ف) بنسبة (18.3%، 7.2%، 5.3%، 5.2%، 4.4%، 1.8%، 1.3%، 1.0%، 0.7%، 0.2%، صفر، صفر، صفر، صفر، صفر، صفر) بالنسبة للأناث.

يتضح من خلال تلك النسب أرتفاع نسبة مساهمة الذكور في تلك الانشطة على الاناث ماعدا الانشطة (ي، ك، ن، أنشطة خدمية أخرى) حيث تتفوق نسبة الاناث في تلك الانشطة على نسبة الذكور.

**جدول (1)**
**نسب العاملين موزعة حسب النوع والنشاط الاقتصادي في محافظة ميسان لعامي** 1997و2011

| رمز النشاط | النشاط الاقتصادي * | نسب أعداد العاملين 1997 | | | نسبة أعداد العاملين 2011 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | **ذكور%** | **أناث%** | **مجموع%** | **ذكور%** | **أناث%** | **مجموع%** |
| أ | الزراعة والصيد والحراجة | 30.0 | 18.6 | 28.9 | 17.4 | 27.4 | 18.8 |
| ب | صيد الاسماك | 3.4 | 0.4 | 3.1 | 1.8 | صفر | 1.5 |
| | مجموع الفعالية الاولى | 33.4 | 19.0 | 32.0 | 19.2 | 27.4 | 20.3 |
| ج | التعدين وأستغلال المحاجر | 1.0 | 0.6 | 1.0 | 1.0 | صفر | 0.8 |
| د | الصناعات التحويلية | 5.3 | 5.5 | 5.3 | 4.0 | 5.3 | 4.2 |
| هـ | أمدادات الكهرباء والغاز والماء | 1.0 | 0.9 | 1.0 | 0.6 | صفر | 0.6 |
| و | الانشاءات | 2.8 | 0.3 | 2.6 | 13.4 | 1.8 | 11.8 |
| | مجموع الفعالية الثانية | 10.1 | 7.3 | 9.9 | 19.0 | 7.1 | 17.4 |
| ز | تجارة الجملة والمفرد وتصليح المركبات والسلع الشخصية والمنزلية | 19.7 | 10.0 | 18.8 | 11.5 | 8.3 | 11.1 |
| ح | الفنادق والمطاعم | 1.0 | صفر | 0.8 | 1.0 | صفر | 1.0 |
| ط | النقل والتخزين والمواصلات | 7.0 | 1.3 | 6.6 | 10.5 | صفر | 9.0 |
| ي | الوساطة المالية | 0.1 | 1.7 | 0.2 | صفر | 0.7 | 0.1 |
| ك | الانشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية | 0.1 | 0.2 | 0.1 | 1.0 | 1.3 | 1.0 |
| ل | الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي والالزامي | 19.7 | 3.6 | 18.0 | 23.1 | 5.2 | 20.6 |
| م | التعليم | 4.0 | 47.9 | 8.3 | 5.0 | 37.2 | 9.4 |
| ن | الصحة والعمل الاجتماعي | 1.6 | 6.0 | 2.0 | 2.6 | 4.4 | 2.9 |
| س | أنشطة خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الاخرى | 3.2 | 3.0 | 3.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 |
| ع | الاسر المعيشية التي تضم مستخدمين | 0.1 | صفر | 0.1 | 3.2 | 1.0 | 2.8 |
| ف | المنظمات والهيئات خارج حدود الولاية الاقليمية | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| | أنشطة خدمية أخرى | - | - | - | 3.7 | 7.2 | 4.2 |
| | مجموع الفعالية الثالثة | 56.5 | 73.7 | 58.1 | 61.8 | 65.5 | 62.3 |
| | مجموع المحافظة | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: (1)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، نتائج التعداد العام للسكان 1997، جدول (37)، (بيانات غير منشورة)
(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، وحدة التحليل الاحصائي ،نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN)، (بيانات غير منشورة)

**ثانياً: التوزيع الاقتصادي الثلاثي للقوى العاملة حسب الوحدات الادارية**

وضعت منظمة العمل الدولية تصنيف بسيط يجمع كافة أصناف الانشطة الاقتصادية التي سبق ذكرها بطريقة تسهل المقارنة بين الانشطة الاقتصادية الرئيسية، ويشار الى أن هذا التصنيف يرجع الى (كولن كلارك وفوراستي) ، وقد صنفت الانشطة الاقتصادية الى ثلاث قطاعات رئيسية وهي[5]:

- القطاع الاول: ويشمل الزراعة والغابات والصيد.
- القطاع الثاني: ويشمل النشاطات الصناعية والصناعة التقليدية وكل النشاط الذي يستهدف أستخراج المواد الاولية من باطن الارض.

- القطاع الثالث: ويشمل الانشطة المتعددة الاشكال والتي تحتوي على مفهوم (الخدمات) كالنقل والمواصلات والتجارة والبنوك والتأمين والمؤسسات وغيرها.

وإستناداً الى هذة المجموعات الثلاث نستطيع أجراء مقارنة بين أوجة النشاط الاقتصادي في الوحدات الادارية للمحافظة وذلك لان المجموعة الاولى تحتوي على جميع الفعاليات التي تعني بأستثمار الموارد الطبيعية، بينما تعني فعاليات المجموعة الثانية بتحويل هذة الموارد، وتشمل المجموعة الثالثة على جميع الفعاليات التي لا تعني بالانتاج الفعلي للبضائع المادية[6]، وتبين الاهمية النسبية لهذة المجموعات الثلاث مستوى التنمية الاقتصادية في القطربصورة عامة والمحافظة على وجة الخصوص.

ويشير (الجدول 2) و(الخارطتين (2،3 )الى التفاوت في توزيع القوى العاملة على الفعاليات الاقتصادية الرئيسية في المحافظة لعامي 1997 و 2011، إذ يتضح من الجدول ذاتة أن المجموعة الثالثة تأتي في مقدمة أوجة النشاط الاقتصادي لعامي 1997 و 2011 حيث بلغت نسبتها عام 1997 (58.9%) من مجموع عدد العاملين على مستوى المحافظة ثم أرتفعت الى (74.8%) عام 2011، ويرجع سبب أرتفاع تلك النسبة في عام 2011 الى التغيرات التي طرأت على العراق عموماً بعد عام 2003 والتي تمثلت بتحسن مستوى الاجور وزيادة الرواتب كما أن الزراعة أخذت تواجة مشاكل عدة مثل نقص مياة الري وأرتفاع كلفة الارواء بسبب أرتفاع أسعار الوقود وفتح الحدود أمام المنتجات الزراعية المستوردة الامر الذي جعل أكثر المزارعين ينتقلون الى أنشطة أخرى، وهذة الاسباب كانت وراء تراجع نشاط الزراعة في المحافظة فبعد أن كانت تمثل نسبة (31.4%) عام 1997 أنخفضت الى (20.2%) عام 2011، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد أنخفض من (9.7%) عام 1997 الى (5.0%) عام 2011، ويعود ذلك الى توقف أغلب المصانع والمعامل الحكومية عن العمل بعد عام 2003 وتعرضها الى السلب والنهب ودخول البضائع المستوردة ومنافستها للبضائع المحلية.

ويبين الجدول (2) أن قضاء الميمونة وعلي الغربي والعمارة والكحلاء وقلعة صالح حصل على أعلى نسبة للعاملين في في قطاع الزراعة أذ بلغت (57.9%، 57،8%، 55.1%، 52.7%) على التوالي، ويعود سبب ذلك الى أن تلك الاقضية تعد مناطق زراعية بالدرجة الاولى ويغلب عليها الطابع الريفي حيث أن أغلب سكانها يعملون بالزراعة، أما في عام 2011 فقد أنخفضت نسبة العاملين في نشاط الزراعة في جميع الاقضية على الرغم من أنعاش الاهوار بسبب أنخفاض المردود المادي من الزراعة والجذب الذي تقدمة الانشطة المختلفة في قطاع الخدمات والاجور المرتفعة الذي يقدمة ذلك القطاع أدى الى أنخفاض نسبة العاملين في قطاع الزراعة أذ بلغت أعلى نسبة في قضاء قلعة صالح والميمونة بنسبة (50.3%، 44.1%) على التوالي.

**جدول (2)**

**نسب العاملين حسب الانشطة الاقتصادية الثلاثية في أقضية محافظة ميسان لعامي 1997و2011**

| القضاء | 1997 | | | 2011 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | زراعة | صناعة | خدمات | زراعة | صناعة | خدمات |
| العمارة | 16.2 | 11.7 | 72.1 | 4.6 | 5.1 | 90.3 |
| علي الغربي | 57.8 | 3.8 | 38.4 | 37.2 | 3.0 | 59.8 |
| الميمونة | 57.9 | 4.8 | 37.3 | 44.1 | 5.2 | 50.7 |
| قلعة صالح | 52.7 | 4.8 | 42.5 | 50.3 | 1.2 | 48.5 |
| المجر الكبير | 30.2 | 16.6 | 53.2 | 27.3 | 8.9 | 63.8 |
| الكحلاء | 55.1 | 3.0 | 41.9 | 29.2 | 2.8 | 68.0 |
| المجموع | 31.4 | 9.7 | 58.9 | 20.2 | 5.0 | 74.8 |

المصدر: (1) وزارة لتخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، التعداد العام للسكان عام 1997 لمحافظة ميسان، جدول(33)، (بيانات غير منشورة).

(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، وحدة التحليل الاحصائي، نتائج مسح شبكة معرفة العراق، محافظة ميسان، بيانات غير منشورة.

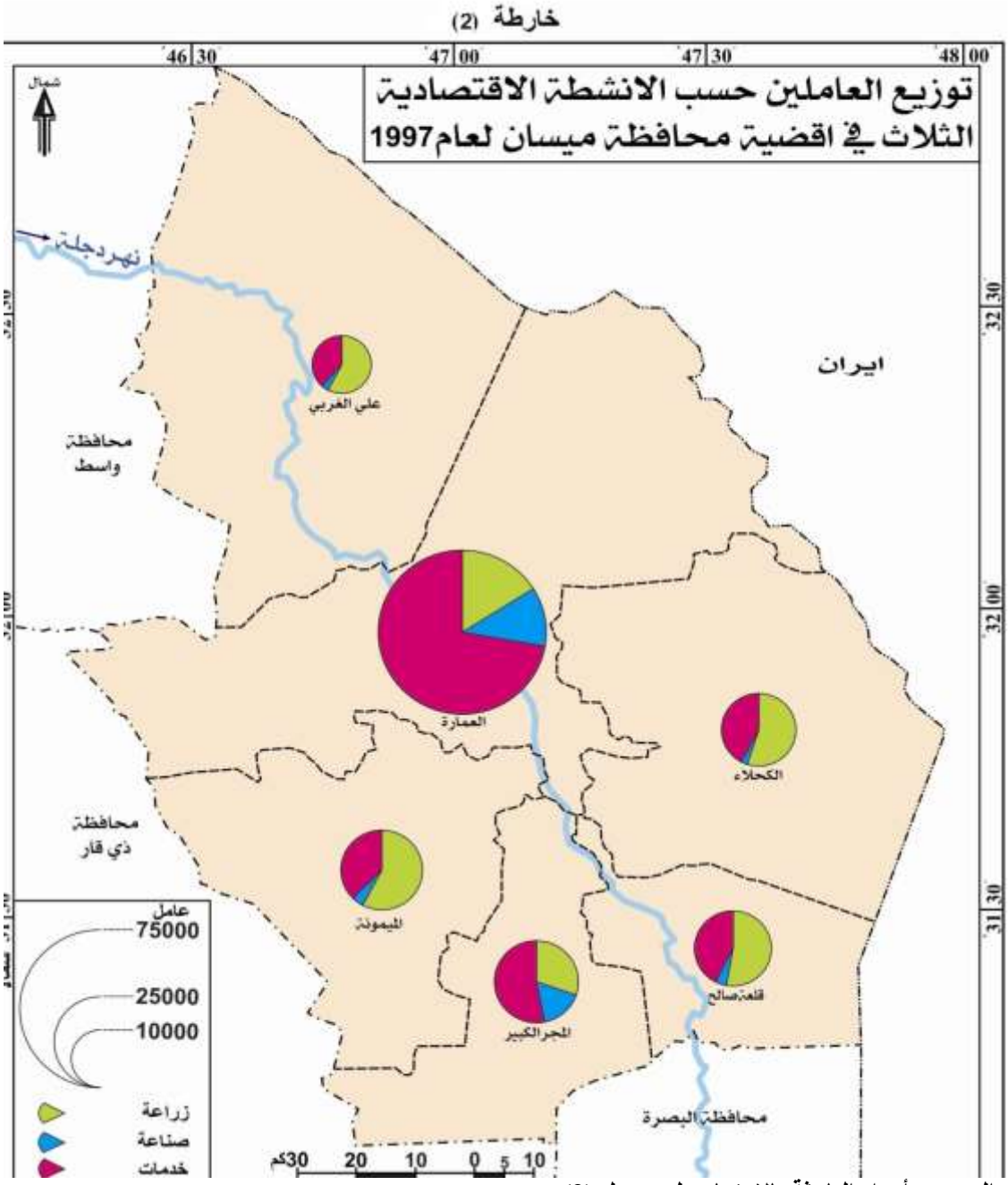


**المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (2).**

خارطة ( 3 )

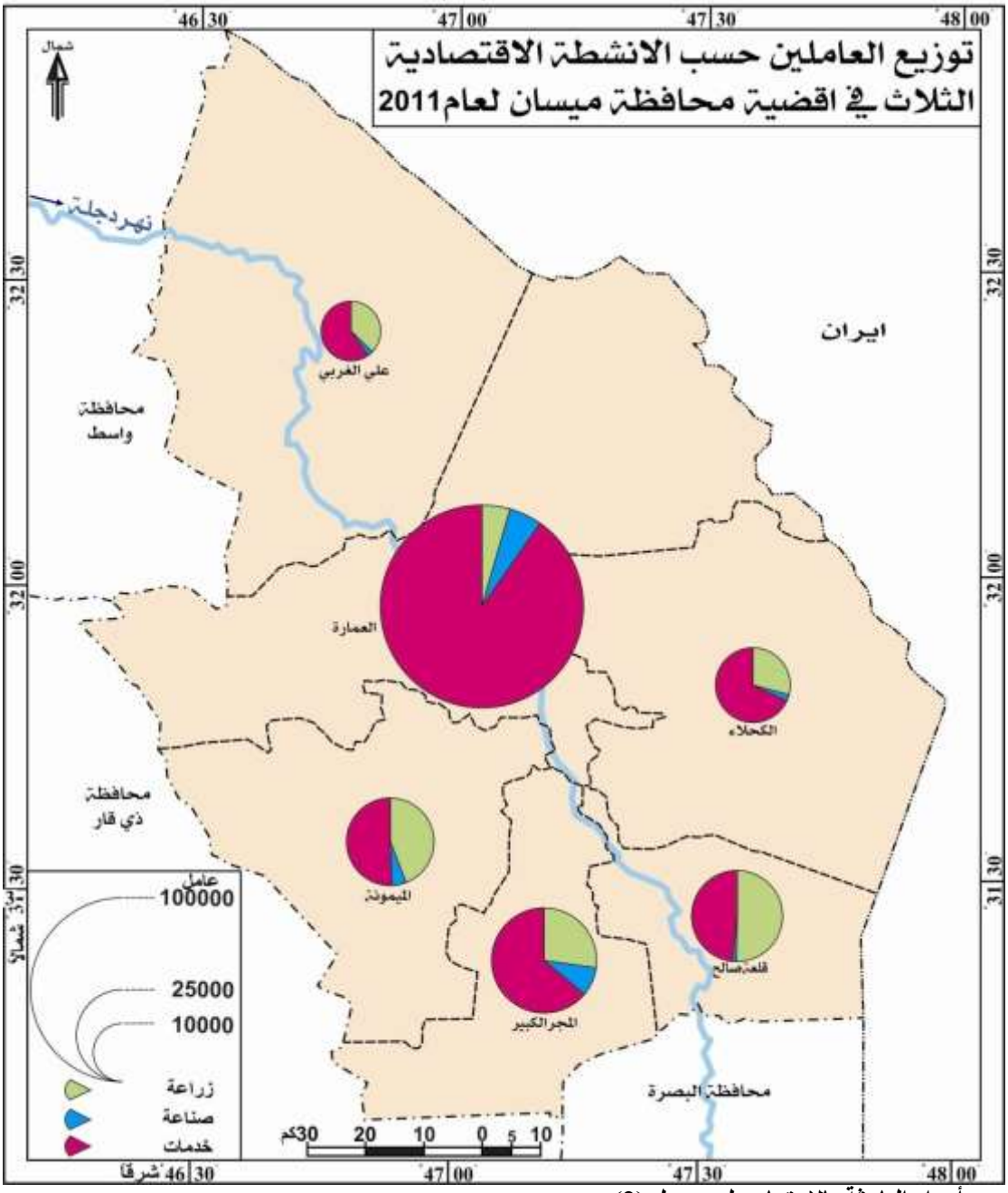


**المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (2).**

أما قطاع الصناعة فلايشكل نسبة كبيرة في المحافظة وأعلى نسبة لهذا النشاط جاء بها قضاء المجر الكبير والعمارة عام 1997 بنسبة (16.6%، 11.7%) على التوالي، ويعود سبب تركز الصناعة في القضائين الى وجود مصنع الزيوت النباتية والبلاستك ومصانع الطابوق والصناعات النفطية في قضاء العمارة ،أما قضاء المجر الكبير فيوجد فية مصنع سكر القصب ومصانع الورق ومصانع المشروبات الغازية أظافة الى وجود معامل الطابوق، و في عام 2011 سيطر الانخفاض العام في هذا النشاط على جميع الاقضية ماعدا قضاء الميمونة حيث أرتفعت نسبتها الى (5.2%) بعد أن كانت (4.8%) عام 1997 ويعود سبب ذلك الى تركز معامل الطابوق في القضاء بسبب توفر المادة الاولية وأزدهار هذة المعامل التي تزود المحافظة بمادة الطابوق اللازمة للبناء وبسبب الانتعاش الاقتصادي الذي تشهدة المحافظة وزيادة أعمال البناء والتشييد زاد الطلب على مادة الطابوق فأدى ذلك الى التوسع في تلك الصناعة، أما سبب أنخفاض ذلك القطاع في بقية الاقضية وخصوصاً قضاء المجر الكبير والعمارة اللذان كانا يحتلان المراتب الاولى حيث أنخفضت نسبتها الى (8.9%، 5.1%) على التوالي، فيعود ذلك الى توقف أغلب المصانع والمعامل عن العمل بسبب تدهور الوضع الامني بعد عام 2003 وتعرض أغلب المعامل الى السلب والنهب وأرتفاع كلفة الانتاج الذي ينعكس على أرتفاع أسعار السلعة مقارنة مع

البضائع المستوردة التي تتميزبأنخفاض أسعارها وجودتها مقارنة مع البضائع المحلية فضلاً عن فتح باب الاستيراد للبضائع من مختلف الدول.

أما قطاع الخدمات فقد أحتل قضاء العمارة المرتبة الاولى بأعلى نسبة عاملين عام1997 بنسبة (72.1%)، ويعود ذلك الى توفر الانشطة الاقتصادية المختلفة في القضاء بأعتبارة مركز المحافظة فضلاً عن أن أغلب مؤسسات الدولة تتركز فية أضافة الى تركز فرص العمل فية التي تعمل على جذب الايدي العاملة في هذا النشاط، ثم يأتي قضاء المجر الكبير بالمرتبة الثانية بنسبة (53.2%) بسبب وجود نشاطات أقتصادية توفر فرص العمل في مختلف أنشطة قطاع الخدمات مثل التجارة والنقل وورش التصليح وغيرها، أما في عام 2011 فنلاحظ من الجدول ذاتة أرتفاع عام في جميع أقضية المحافظة يتصدرها قضاء العمارة بنسبة (90.3%) يلية قضاء الكحلاء والمجر الكبير وعلي الغربي والميمونة وقلعة صالح بنسبة (68.0%، 63.8%، 59.8%، 50.7%، 48.5%) على التوالي، ويعود سبب أرتفاع عدد العاملين في هذا النشاط الى تحسن مستوى الاجور بعد عام 2003 بعد أن كانت متدنية عام 1997 وتراجع النشاطين السابقين هما السبب وراء زيادة نسبة العاملين في هذا النشاط .

إن نسبة إسهام العاملين في الانشطة الاقتصادية الثلاث تتباين كذلك حسب البيئة (حضر وريف) ولعامي 1997 و 2011 وهذا يمكن ملاحظتة من خلال بيانات (الجدول3) و(الاشكال1،2) إذ يتضح لنا أن غالبية العاملين في أقضية المحافظة في المناطق الحضرية يعملون ضمن نشاطات الفعالية الثالثة المتمثلة بالخدمات وما يرتبط بها حيث أحتلت المرتبة الاولى بنسبة العاملين فيها عام 1997 بنسبة (78.3%) ثم أرتفعت الى (89.8%) عام 2011، ثم جاءت الفعالية الثانية المتمثلة بالصناعة بالمرتبة الثانية ضمن حضر المحافظة ويعد هذا الامر طبيعي أن تتصدر هاتيين الفعاليتين أعلى نسبة في المناطق الحضرية حيث بلغت نسبة العاملين فيها (12.7%) عام 1997 ثم أنخفضت الى (6.2%) عام 2011 بسبب توقف أغلب المعامل الحكومية التي سبق ذكرهاعن العمل، أما قطاع الزراعة فقد أحتلت المرتبة الاخيرةبالنسبة لاعداد العاملين الحضر أذ بلغت نسبتهم (9.0%) عام 1997 ثم أنخفضت الى (4.0%) عام 2011، ويعود سبب أنخفاض الفعاليتين (الصناعة والزراعة) عام 2011 الى الاسباب التي سبق ذكرها والتي أدت الى توجة العامليين الى قطاع الخدمات.

**جدول (3)**

**التوزيع النسبي للعاملين حسب البيئة والانشطة الثلاثية في أقضية محافظة ميسان لعامي 1997و2011**

| القضاء | البيئة | 1997 | | | 2011 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | زراعة | صناعة | خدمات | زراعة | صناعة | خدمات |
| العمارة | حضر | 6.0 | 13.0 | 81.0 | 1.2 | 5.6 | 93.2 |
| | ريف | 70.8 | 4.1 | 25.1 | 31.9 | 2.2 | 65.9 |
| علي الغربي | حضر | 15.2 | 8.6 | 76.2 | 4.8 | 5.8 | 89.4 |
| | ريف | 78.0 | 1.7 | 20.3 | 71.6 | صفر | 28.4 |
| الميمونة | حضر | 14.6 | 8.8 | 76.6 | 2.9 | 5.0 | 92.1 |
| | ريف | 74.2 | 3.1 | 22.7 | 62.9 | 5.4 | 31.7 |
| قلعة صالح | حضر | 20.0 | 8.1 | 71.9 | 26.7 | 2.7 | 70.6 |
| | ريف | 81.4 | 1.8 | 16.8 | 70.7 | صفر | 29.3 |
| المجر الكبير | حضر | 14.8 | 16.8 | 68.4 | 5.2 | 13.4 | 81.4 |
| | ريف | 61.8 | 16.3 | 21.9 | 70.4 | صفر | 29.6 |
| الكحلاء | حضر | 15.5 | 7.8 | 76.7 | 3.5 | 4.3 | 92.2 |
| | ريف | 70.2 | 1.3 | 28.5 | 49.2 | 1.6 | 49.2 |
| المجموع | حضر | 9.0 | 12.7 | 78.3 | 4.0 | 6.2 | 89.8 |
| | ريف | 72.9 | 4.1 | 23.0 | 58.8 | 1.9 | 39.3 |

المصدر: (1) وزارة لتخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، التعداد العام للسكان عام 1997 لمحافظة ميسان، جدول(33)، (بيانات غير منشورة).

(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، وحدة التحليل الاحصائي، نتائج مسح شبكة معرفة العراق، محافظة ميسان، بيانات غير منشورة.

**شكل (1)**

**توزيع العاملين النسبي حسب البيئة للأنشطة الاقتصادية الثلاث في محافظة ميسان لعام1997**

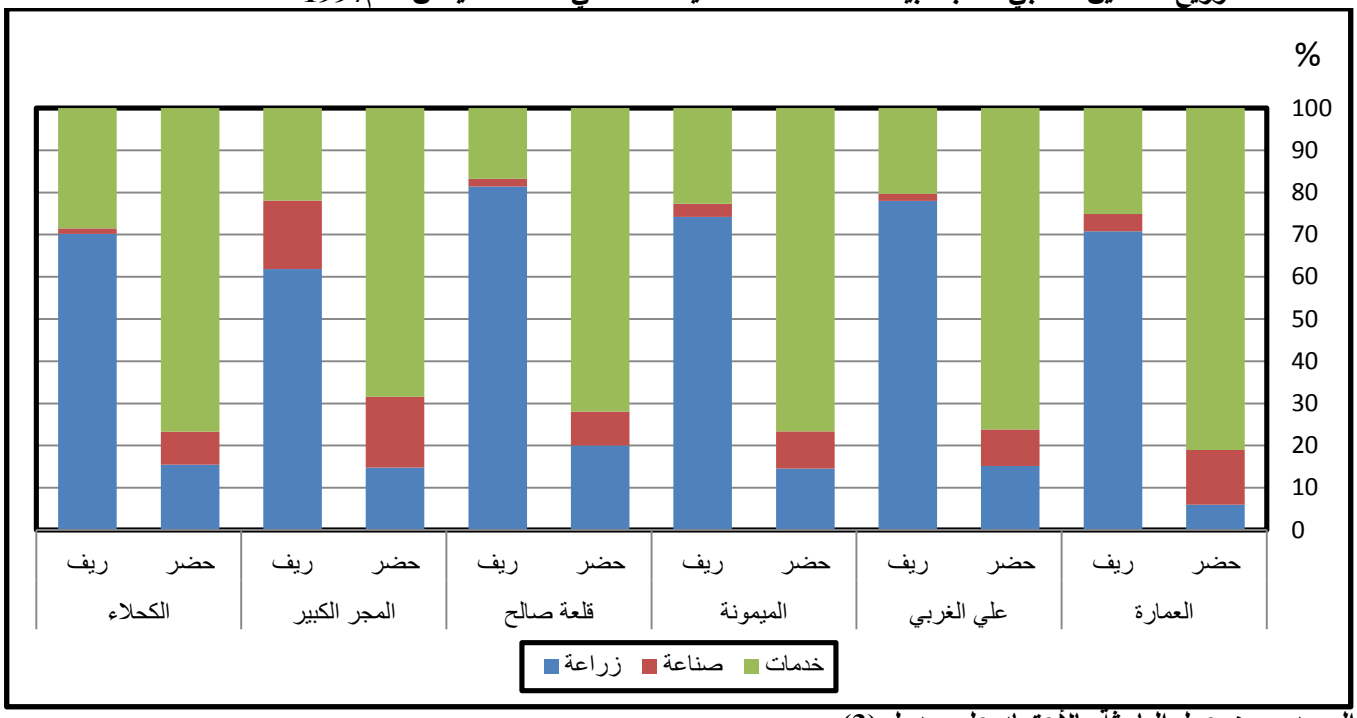


**المصدر: من عمل الباحثة بالأعتماد على جدول (3).**

**شكل ( 2)**

**توزيع العاملين النسبي حسب البيئة للأنشطة الاقتصادية الثلاث في محافظة ميسان عام 2011**

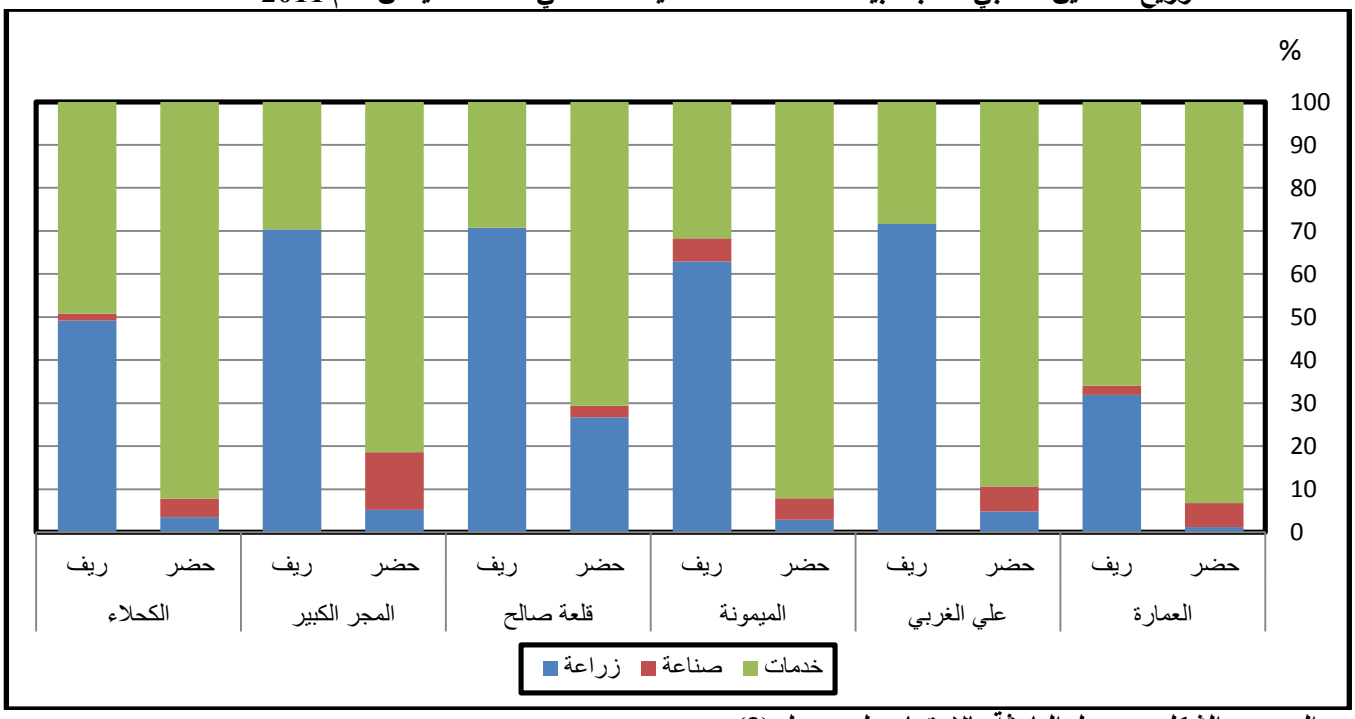


**المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (3).**

وبالنسبة الى التوزيع النسبي للعاملين الحضر على الانشطة الاقتصادية الثلاثة في أقضية المحافظة فيبين (الجدول3) و(الاشكال 1،2) أن أعلى نسبة للعاملين الحضر في أقضية المحافظة ضمن نشاط الخدمات ويعد الامر طبيعي أذ أن أغلب الحضر يعملون في أنشطة أقتصادية مختلفة غير الزراعة وأغلب هذة الانشطة تقع ضمن نشاط الخدمات، ففي عام 1997 جاء قضاء العمارة بالمرتبة الاولى بنسبة( 81.0%) تلاة كلاً من قضاء الكحلاء والميمونة وعلي الغربي بنسبة (76.7%، 76.6%، 76.2%) على التوالي، وجاءت فعالية الصناعة بالمرتبة الثانية أذ بلغت أعلى نسبة في حضر قضاء

المجر الكبير والعمارة بنسبة (16.8%، 13.0%) على التوالي، ويعود سبب ذلك الى أن أغلب الحضر في القضائين كانوا يعملون في المصانع والمعامل التابعة للدولة والموجودة في القضائين، أما بالنسبة لفعالية الزراعة فقد جاء حضر قضاء قلعة صالح بالمرتبة الاولى بنسبة (20.0%) تلاه كلاً من قضاء الكحلاء وعلي الغربي بنسبة (15.5%، 15.2%) على التوالي، وفي عام 2011 نلاحظ زيادة نسبة العاملين الحضر في كافة أقضية المحافظة ضمن نشاط الخدمات وقد أحتل قضاء العمارة المرتبة الاولى بنسبة (93.2%) تلاة كلاً من قضاء الكحلاء والميمونة وعلي الغربي بنسبة (92.2%، 92.1%، 89.4%)، أما نشاط الصناعة فقد سيطر الانخفاض العام في جميع حضر أقضية المحافظة ، وجاء قضاء المجر الكبير بأعلى نسبة عاملين في ذلك النشاط بنسبة (13.4%) أذ رغم توقف معامل السكر والورق والمشروبات الغازية عن العمل الا أن العامليين في تلك المعامل لازالوا يتقاضون رواتبهم الشهرية[7]، أما فعالية الزراعة فقد أنخفضت نسبتها أيضاً في جميع الاقضية بأستثناء قضاء قلعة صالح حيث أرتفعت نسبة العاملين بالزراعة من (20.0%) عام 1997 الى (26.7%) عام 2011.

أما بالنسبة لاعداد العاملين في الريف فنلاحظ من الجدول ذاتة أن فعالية الزراعة أحتلت المرتبة الاولى للعامي 1997 و 2001 حيث بلغت نسبتها (72.9%) عام 1997 ثم أنخفضت الى (58.8%) عام 2011، وسبب هذا الانخفاض يعود الى توجة العاملين في الريف للعمل في نشاط الخدمات ، بينما جاء نشاط الخدمات بالمرتبة الثانية بالنسبة لاعداد العاملين الريف أذ بلغت نسبتهم عام 1997 (23.0%) أرتفعت الى (39.3%) عام 2011، وجاء نشاط الصناعة بالمرتبة الاخيرة بنسبة (4.1%) عام 1997 ثم أنخفضت الى (1.9%) عام 2011، أما توزيع العاملين الريف في أقضية المحافظة على الانشطة الاقتصادية الثلاثة نلاحظ أن نشاط الزراعة أحتل المرتبة الاولى عام 1997 ويعد ذلك أمراً طبيعي لان الزراعة تمارس أساسا في المناطق الريفية وهي النشاط الرئيسي لأغلب سكانها ، فقد جاء قضاء قلعة صالح بالمرتبة الاولى بأعلى نسبة عاملين الريف في فعالية الزراعة بنسبة (81.4%) تلاة قضاء علي الغربي والميمونة بنسبة (78.0%، 74.2%) على التوالي، وقد جاء نشاط الخدمات بالمرتبة الثانية بعد الزراعة أذ جاءت أعلى نسبة للعامليين الريف في قضاء الكحلاء بنسبة (28.5%) تلاة كلاً من قضاء العمارة والميمونة بنسبة (25.1%، 22.7%)على التوالي.

نلاحظ من الجدول ذاتة أن في عام 2011 هنالك تحول كبير في توجة العامليين الريف من نشاط الزراعة الذي يمثل الحرفة الرئيسية لهم نحو نشاط الخدمات ويدل ذلك على تدهور الزراعة في المحافظة وعدم الاهتمام بها من قبل الجهات الرسمية وضعف المردود المادي منها ومنافسة المنتجات الزراعية المستوردة من الدول المجاورة أدى ذلك الى توجة العاملين الريف في أنشطة أقتصادية مختلفة تقع ضمن نشاط الخدمات بسبب الدخل المرتفع مقارنة مع الوارد من الزراعة ، وقد جاء قضاء العمارة بالمرتبة الاولى بأعلى نسبة عامليين الريف ضمن نشاط الخدمات بنسبة (65.9%)، تلاة كلاً من قضاء الكحلاء والميمونة بنسبة (49.2%، 31.7%) على التوالي.أما نشاط الزراعة فقد جاء قضاء علي الغربي بأعلى نسبة عاملين للريف في هذا النشاط بنسبة (71.6%) تلاة كلاً من قضاء قلعة صالح والمجر الكبير(70.7%، 70.4%) على التوالي، أما نشاط الصناعة فقد شهد أنخفاضاً ملحوظاً في جميع الاقضية مقارنة مع عام 1997 ماعدا قضاء الميمونة الذي شهد أرتفاعاً في أعداد العاملين الريف ضمن نشاط الصناعة حيث أرتفعت الى (5.4%) بعد أن كانت (3.1%) عام 2011 ويعود سبب ذلك الى أزدهار معامل الطابوق في القضاء وتوجة العامليين الريف للعمل في ذلك النشاط.

**قائمة الهوامش**

(1)أحمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، 1982،ص209.

(2)Ralif Husmans,Ferhad Mahran,Fija Firma the account of active population economically and the employ ment and unemploy ment and reduced employment,the social and economic commission for west Asia (Allisko),Aman,(with out history),page 14

(3)عماد مطير خليف، جغرافية السكان (الاسس والاركان)، مطبعة ذات العماد للطباعة المحدودة، ط1، 2011، ص171.

(4)عبد الرحيم بوادقجي، عصام خوري، علم السكان (نظريات ومفاهيم)، دار الرضا للنشر،ط2002،1، ص201.

(5)بيار جورج، السكان والاستطانة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص25.

(6)علي سالم حميدان، محمود الحبيس، جغرافية السكان، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط1، 2001، ص143.

(7)مقابلة شخصية مع المهندس جواد كاظم هليل موظف في معمل السكر الذي يقع في قضاء المجر الكبير بتاريخ 2013/1/23.

(*)في تعداد عام 1997 والمسح الذي أجري عام 2011 تم الاعتماد على التصنيف الصناعي الدولي الموحد (I.S.IC3) ألا أنة في المسح تم أضافة نشاط جديد وهو أنشطة خدمية أخرى ويقصد بة أنشطة المنظمات ذات العضوية وأصلاح أجهزة الحاسوب والاجهزة الشخصية ومجموعة مختلفة من الخدمات غير مشمولة في موضوع أخر من هذا التصنيف.

**قائمة المصادر**

(1)أحمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، 1982،ص209.
(2)Ralif Husmans,Ferhad Mahran,Fija Firma the account of active population economically and the employ ment and unemploy ment and reduced employment,the social and economic commission for west Asia (Allisko),Aman,(with out history).

(3)عماد مطير خليف، جغرافية السكان (الاسس والاركان)، مطبعة ذات العماد للطباعة المحدودة، ط1، 2011.
(4)عبد الرحيم بوادقجي، عصام خوري، علم السكان (نظريات ومفاهيم)، دار الرضا للنشر،ط2002،1.
(5)بيار جورج، السكان والاستطانة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
(6)علي سالم حميدان، محمود الحبيس، جغرافية السكان، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط1، 2001.
(7)مقابلة شخصية مع المهندس جواد كاظم هليل موظف في معمل السكر الذي يقع في قضاء المجر الكبير بتاريخ 2013/1/23.